

Distr.: General
21 September 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون
البند ٦٩ من جدول الأعمال
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية
والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم
المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة

سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي
الأمم المتحدة
تقرير الأمين العام

موجز

في القرار ١٠٤/٧٠، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والسبعين تقريراً شاملاً عن آخر المستجدات بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة وعن تنفيذ القرار. وطلبت أيضاً إلى الأمين العام أن يضمّن تقريره تقييماً لآثار المخاطر المحدقة بسلامة وأمن هؤلاء الموظفين، ولوضع سياسات منظومة الأمم المتحدة واستراتيجياتها ومبادراتها في ميدان السلامة والأمن ولتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والمبادرات والنتائج التي تسفر عنها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

121016 061016 16-16281(A)



ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن البيئة الأمنية العالمية وما تنطوي عليه من تهديدات وآثار أمنية يتعرّض لها موظفو الأمم المتحدة، وعن استجابة المنظمة لتلك التحديات. وهو يتضمن أيضا تحليلا للاتجاهات الناشئة في مجال الأمن وآثارها على موظفي الأمم المتحدة. ويسلط التقرير الضوء أيضا على الاحتياجات الإضافية اللازمة لكي تتمكن الأمم المتحدة من تلبية الطلب المتزايد على خدماتها الأمنية. ويختتم التقرير بملاحظات وتوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

أولا - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٠٤/٧٠، إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والسبعين تقريراً شاملاً عن آخر المستجدات بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة وعن تنفيذ القرار. وطلبت أيضاً إلى الأمين العام أن يضمن تقريره تقييماً لآثار المخاطر المحدقة بسلامة وأمن هؤلاء الموظفين، ولوضع سياسات منظومة الأمم المتحدة واستراتيجياتها ومبادراتها في ميدان السلامة والأمن ولتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والمبادرات والنتائج التي تسفر عنها.
- ٢ - ويغطي هذا التقرير فترة الأشهر الـ ١٨ الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦. وهو يقدم لمحة عامة عن البيئة الأمنية العالمية وما تنطوي عليه من تهديدات ومخاطر وتحديات أمنية تواجه موظفي الأمم المتحدة^(١)، وعن استجابة المنظمة لتلك التهديدات، وعن التحديات الاستراتيجية التي تواجهها المنظمة، كما يقدم مقترحات لسبيل المضي قدماً.

ثانياً - التهديدات الأمنية التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة

ألف - البيئة الأمنية العالمية

- ٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة العمل في بيئة أمنية عالمية متزايدة الخطورة والتعقّد والصعوبة. وواجه موظفو الأمم المتحدة تهديدات متشابكة ومتعددة الأوجه من جرّاء النزاعات المسلحة والإجرام والاضطرابات المدنية والإرهاب العابر للحدود الوطنية. وقام موظفو الأمم المتحدة، استجابةً لطلب هيئات الإدارة التي يتبعونها، بتنفيذ ولايات الأمم المتحدة في المجالين السياسي والإنساني ومجالي حفظ السلام والتنمية في أكثر مناطق العالم صعوبة، بما في ذلك أفغانستان والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق ومالي واليمن، حيث أوقف العديد من الدول الأعضاء أنشطته المدنية. وقد ترافق سعي الأمم

(١) لأغراض هذا التقرير، يشير مصطلح "موظفي الأمم المتحدة" إلى جميع الموظفين المشمولين بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بمن فيهم موظفو منظومة الأمم المتحدة، ومتطوعو الأمم المتحدة، والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة الذين يجري نشرهم على أساس فردي في البعثات التي تتولّى قيادتها إدارة عمليات حفظ السلام أو إدارة الشؤون السياسية، والخبراء الاستشاريون، وفرادى المتعاقدين، والخبراء المكلفون بمهام، وسائر المسؤولين المعيّنين بموجب اتفاق تعاقدي مباشر مع إحدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولا يشير المصطلح إلى الأفراد العسكريين التابعين للوحدات الوطنية أو أفراد وحدات الشرطة المشكلة الذين يجري نشرهم ضمن وحداتهم. ووفقاً لقاعدة بيانات شبكة معلومات مديري الأمن بالأمم المتحدة، هناك حوالي ١٨٠ ٠٠٠ موظف مشمولين بنطاق مسؤولية نظام إدارة الأمن.

المتحدة إلى توطيد الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حلول للتزاعات الجارية حول العالم مع ازدياد كثافة الهجمات والتهديدات التي يتعرض لها أفرادها ومنشآتها.

٤ - وتتسم النزاعات الجارية في الوقت الراهن بتعقّد متزايد. فأوجه الضعف المحلية والوطنية والإقليمية تتقاطع مع التوترات العرقية والدينية والطائفية والاجتماعية - الاقتصادية والسياسية. وهذه الحالة الراهنة تخلق تربة خصبة للعنف وتولّد تهديدات أمنية مختلطة، حيث تلجأ أطراف هذه النزاعات إلى الوسائل التقليدية وغير التقليدية في سعيها لتحقيق أهدافها، متكيفةً في ذلك مع بيئتها المحيطة. فعلى سبيل المثال، تتقاسم الجماعات المسلحة غير التابعة للدول والجماعات المتطرفة العنيفة والعصابات الإجرامية طرق التهريب والأصول في إطار شراكات تعود عليها بمنافع متبادلة. وبالإضافة إلى ذلك، اتّسعت النزاعات المسلحة لتشمل مواجهات في المناطق الحضرية العالية الكثافة السكانية، مما أسفر عن حدوث خسائر شديدة وعشوائية في صفوف المدنيين وألحق دماراً وأضراراً بالبنى التحتية المدنية. وتتمثل النتيجة المباشرة لذلك في الطلب المتزايد على برامج الأمم المتحدة وولاياتها داخل مناطق القتال.

٥ - وما زال كل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب يشكل تحدياً كبيراً. وصحيح أن تنظيم الدولة الإسلامية قد شهد نكسات عسكرية في الجمهورية العربية السورية والعراق، ولكن الجماعات المذكورة قد أحكمت قبضتها على أجزاء من أفريقيا وآسيا، حيث يعلن أنصارها مسؤوليتهم عن الهجمات التي تقع في أفغانستان، وباكستان، وتونس، والجزائر، والصومال، ولبنان، وليبيا، ومالي، ومصر، ونيجيريا، واليمن. ومن الاتجاهات المقلقة تمكّن هذه الجماعات من نشر العنف والإرهاب في مناطق كانت في السابق تعتبر أقل خطورة، مثل إندونيسيا وبنغلاديش وبوركينا فاسو وتركيا وكوت ديفوار. ومما يثير القلق بشكل خاص الهجمات التي تشنّ على الأهداف غير المحصّنة، وبالأخص تلك التي تشنّ على المدنيين في الأماكن التجارية، مثل الفنادق والمطاعم والمراقص والمطارات، بقصد رفع درجات الخوف إلى أقصى مدى. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار استهداف المواقع الدينية والمدارس والمستشفيات في جميع أنحاء العالم يدل على إصرار هذه الجماعات على ممارسة الوحشية والقسوة بلا هوادة. وتمثل الحالة الأمنية في أوروبا أيضاً تحدياً جديداً، وذلك على إثر الهجمات الإرهابية التي تعرّضت لها فرنسا وبلجيكا، وأخيراً ألمانيا. وصحيح أن الأمم المتحدة ليست مستهدفة بشكل مباشر في هذه المنطقة، ولكن هذه الهجمات تثير شواغل بخصوص القدرات الأمنية للحكومات المضيفة وتعرّضها لإجهاد كبير، وهو ما يلقي بعبء إضافي على كاهل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

٦ - وعلاوة على ذلك، فإن دور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في تأجيج العنف هو أمر يبعث على الانزعاج الشديد. فشبكة الإنترنت توفرّ مجالاً رحباً لتكوّن الخلايا محلياً ولتحفيزها، هي والأفراد الذين تحرّكهم الدوافع الانتهازية، على ارتكاب أعمال عنف لا يمكن تبريرها، إلى جانب دورها في جعل التقنيات في المتناول، سواءً البدائي منها أو المتطور. فالجماعات المتطرفة العنيفة، من خلال استغلالها ما في متناولها من أفراد محبطين كثر ومنصّات للاتصالات البسيطة، تسعى إلى تحفيز الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم.

٧ - وللأسف، ليس من الوارد أن تتحسن البيئة الأمنية في المستقبل القريب. وقد حذّر منشورا البيانات والاتجاهات العالمية في المجال الإنساني لعام ٢٠١٥ ولحة عامة عن الشؤون الإنسانية في العالم لعام ٢٠١٦، الصادران عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، من احتمالات استمرار ترزّع الاستقرار في بلدان محدّدة. وتشير التحليلات الواردة في هذين المنشورين إلى حدوث زيادة مطّردة في التفاعلات السياسية منذ عام ٢٠٠٦ وإلى عدم وجود حلول سياسية دائمة. وبالإضافة إلى ذلك، خلّص من تقييم للبيئة الأمنية العالمية للسنوات الخمس القادمة أجرته إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة إلى أن التّراع المسلح والتطرف العنيف سيظلان يحدّدان ملامح المشهد الأمني العالمي المستقبلي. ويشير التحليل إلى أن هناك جهات فاعلة خطيرة لا رابط بينها تسعى إلى توليد مزيد من الاضطرابات والعنف في جميع أنحاء العالم، ويزيد من قدرتها على ذلك استخدامها للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

باء - الحوادث الأمنية التي تؤثر على نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن

١ - أنواع الحوادث وآثارها على موظفي الأمم المتحدة

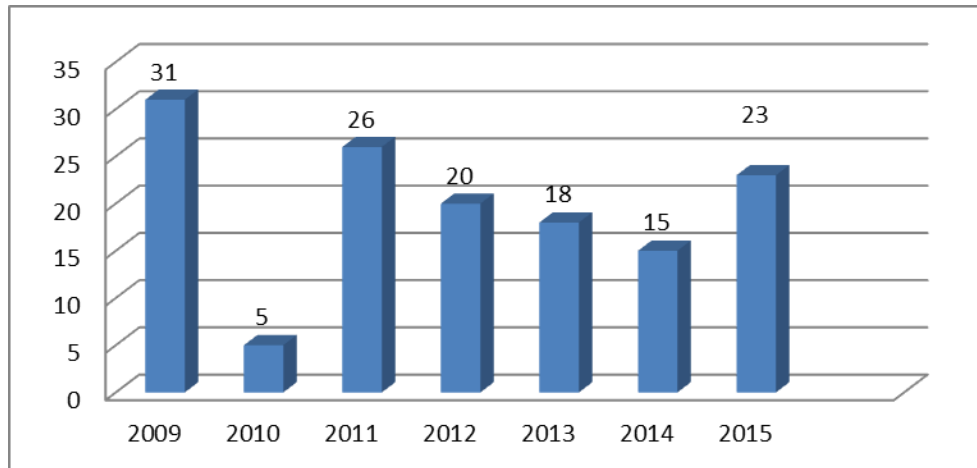
الهجمات المباشرة على موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها وأصولها

٨ - لقد حدثت زيادة كبيرة في عام ٢٠١٥ في عدد الهجمات المباشرة التي شُنّت على منشآت الأمم المتحدة ومركباتها. وقد شُنّت هجمات مباشرة على ٣٥ من منشآت المنظمة و ١٥٥ من مركبات الأمم المتحدة الرسمية، مقابل ٩ هجمات و ٤٥ هجمة من هذين النوعين، على التوالي، في عام ٢٠١٤، أي بزيادة ملحوظة تكافئ ثلاثة أضعاف (انظر المرفق الثاني). وقد شُهدت الزيادات الأكبر في الهجمات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والصومال واليمن. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت ١٠٩ حالات دخول إلى منشآت المنظمة دون إذن في عام ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، تأثر ٨١٩ ١ من موظفي الأمم المتحدة بحوادث السلامة والأمن في عام ٢٠١٥، مقارنة بـ ٧٣٤ ١ موظفاً في عام ٢٠١٤ (انظر

المرفق الأول). ولقي ما مجموعه ٢٣ فردا من موظفي الأمم المتحدة المدنيين حتفهم وجرح ٩٩ آخرين من جرّاء أعمال العنف المباشرة، مقابل ١٥ فردا و ٦٥ فردا، على التوالي، في عام ٢٠١٤. وتمثل هذه الأعداد زيادة بنسبة ٣٠ في المائة في الخسائر البشرية التي وقعت في صفوف موظفي الأمم المتحدة بسبب أعمال العنف (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

موظفو الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم من جرّاء العنف

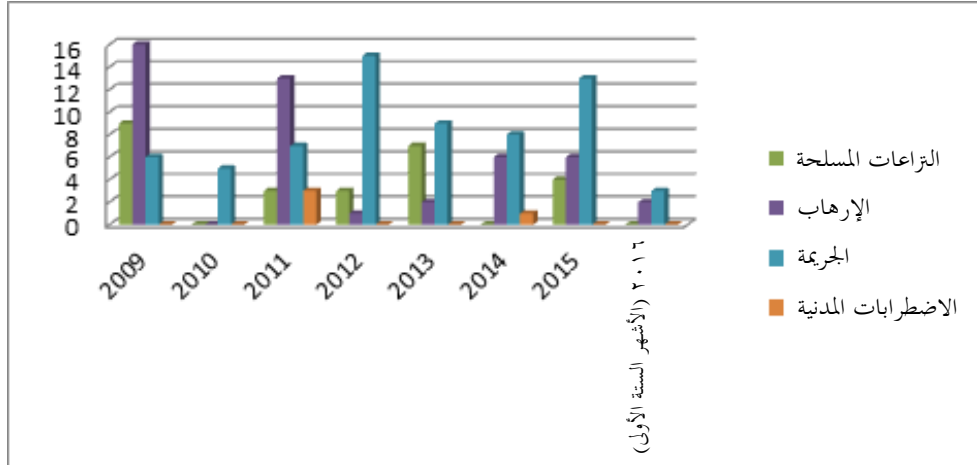


٩ - وبالمقارنة مع الزيادة الكبيرة في عدد الهجمات العدائية التي شُنّت على منشآت المنظمة، تم احتواء عدد الإصابات التي وقعت في صفوف موظفي الأمم المتحدة، فكانت الزيادة في الخسائر البشرية غير متناسبة بالكامل مع ارتفاع وتيرة الحوادث. ويرجع الفضل في ذلك على الأرجح إلى التنفيذ الصارم لتدابير إدارة المخاطر الأمنية، وتعزيز التدريب الأمني، ومواصلة تعزيز الأمن المادي، وإجراء تقييمات التهديدات والمخاطر.

١٠ - وفي عام ٢٠١٥، قُتل ١٣ موظفا (٥٦ في المائة) نتيجة لأعمال الإحرام، و ٦ موظفين (٢٦ في المائة) في هجمات إرهابية، و ٤ موظفين (١٨ في المائة) نتيجةً للنزاعات المسلحة (انظر الشكل الثاني والمرفق الثالث). ومن الموظفين الستة الذين قُتلوا من جرّاء الإرهاب، هناك أربعة سقطوا في هجوم إرهابي واحد هو عملية تفجير المركبة التابعة للأمم المتحدة في غاروي، الصومال، في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وهو الحادث الذي جرح فيه أيضا خمسة من موظفي الأمم المتحدة.

الشكل الثاني

موظفو الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم، حسب فئة التهديد

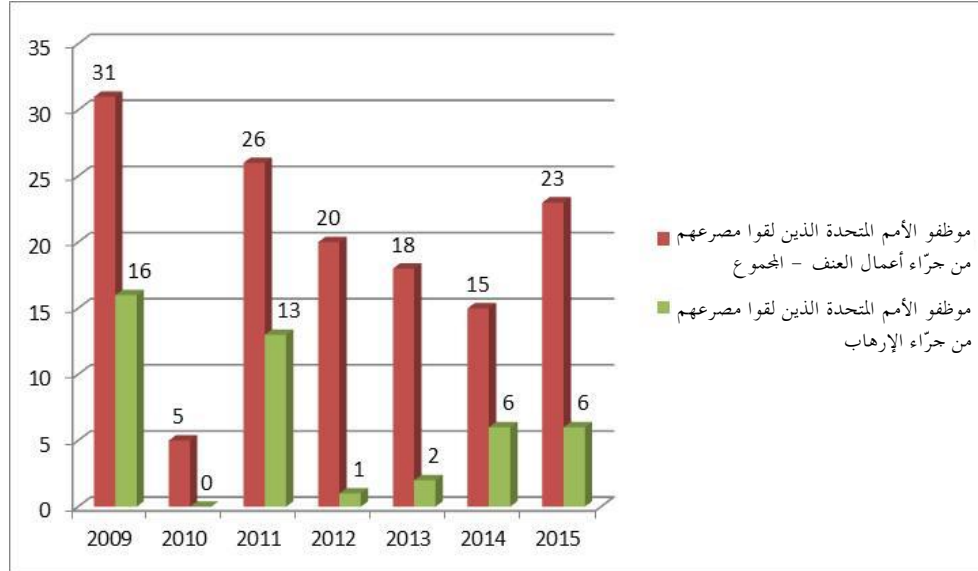


الإرهاب

١١ - ظل عدد الخسائر البشرية الناجمة عن الإرهاب مستقرا خلال السنتين الماضيتين. غير أنه من الوارد أن تفضي حادثة أمنية واحدة إلى عكس هذا الاتجاه تماما، وذلك كما شُهد في عام ٢٠٠٩ (كابل) وعام ٢٠١١ (أبوجا) (انظر الشكل الثالث). وفي عام ٢٠١٥، وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٦، تضرّر موظفو الأمم المتحدة بصورة مباشرة من الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية في الأماكن العامة والتجارية. وكان العديد من الموظفين المسافرين موجودين في صالات السفر عند وقوع الهجمات الإرهابية التي تعرّض لها مطاراً بروكسل وإسطنبول، تركيا. وكان هناك عشرات الموظفين من بين نزلاء الفنادق التي تعرّضت لهجمات الجماعات الإرهابية في بوركتينا فاسو وكوت ديفوار ومالي. وقد قُتل أحد متطوعي الأمم المتحدة وأصيب شخص آخر من موظفي الأمم المتحدة نتيجة للهجوم الذي تعرّض له فندق لا بايوت في غراند باسام، كوت ديفوار، في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٦.

الشكل الثالث

موظفو الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم من جرّاء الإرهاب



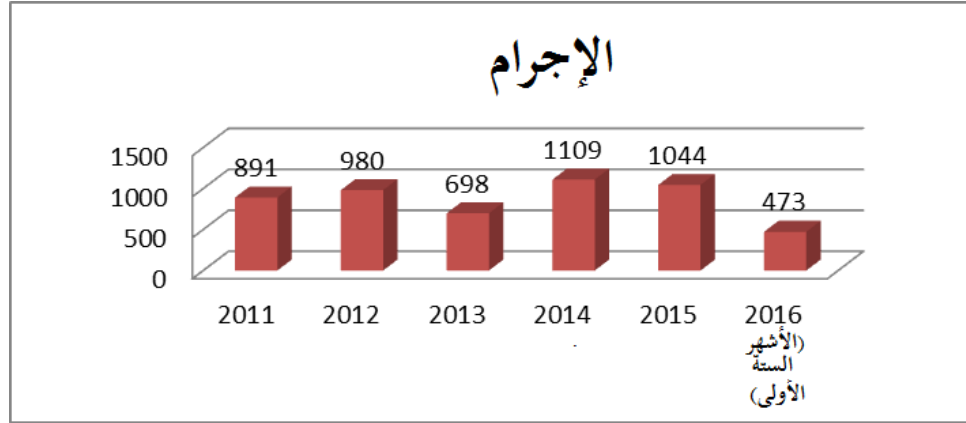
١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، شنت الجماعات الإرهابية هجمات بأجهزة مرتجلة محمولة على مركبات بشحنات تفجيرية عالية في أفغانستان، مما تسبّب في أضرار هيكلية لحقت بمنشآت الأمم المتحدة. وفي الصومال، استخدمت حركة الشباب كذلك أسلوب المواجهات المسلحة التي تُستخدم فيها قذائف الهاون والصواريخ في الهجمات المباشرة التي استهدفت مجمّعات الأمم المتحدة. وردّا على ذلك، وضع نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن سياسات متعددة وأجرى تعزيزات للأمن المادي وأنشطة تدريبية عديدة، وترد تفاصيل ذلك أدناه.

الإجرام

١٣ - على الرغم من أن الإجرام الذي يستهدف موظفي الأمم المتحدة انخفض بشكل طفيف عن السنة الماضية (انظر الشكلين الرابع والخامس)، تسبب الإجرام في عام ٢٠١٥ في غالبية حالات الوفاة الناجمة عن أعمال العنف، وعددها ٢٣ حالة. وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، أفاد ٤٧٣ موظفا أنهم تضرروا مباشرة من الإجرام، مما يشير إلى احتمال أن تبلغ الجرائم مستوى مماثلاً في نهاية عام ٢٠١٦.

الشكل الرابع

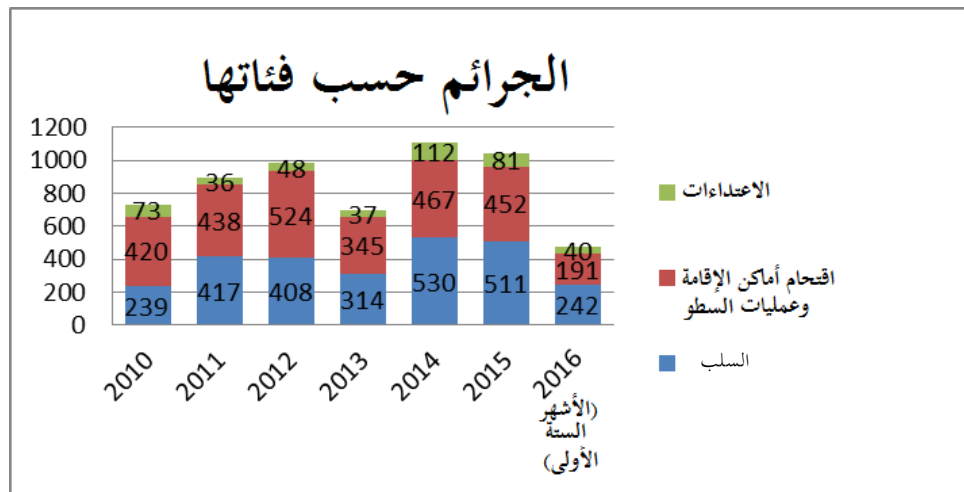
موظفو الأمم المتحدة المتضررون من الإجرام



١٤ - ومن أصل ١٠٤٤ من موظفي الأمم المتحدة المتضررين من الإجرام في عام ٢٠١٥، تعرض نحو النصف (٤٩ في المائة) لأعمال السلب، في حين كانت نسبة ٤٣ في المائة من الموظفين ضحايا جرائم اقتحام أماكن الإقامة وعمليات السطو. وقد صدرت سياسة جديدة في نهاية عام ٢٠١٥ تقدم مزيداً من التوجيهات بشأن الإجراءات الأمنية في أماكن الإقامة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية باستعراض التدابير الأمنية في أماكن إقامة الموظفين المعنيين محلياً.

الشكل الخامس

موظفو الأمم المتحدة المتضررون من الإجرام، حسب فئات الجرائم



الحوادث الأمنية المرتبطة بنوع الجنس

١٥ - تمثل الإناث ما يقرب من ٤٠ في المائة من مجموع موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان؛ وقد تعرضن في عام ٢٠١٥ لما نسبته ٣٩ في المائة من الحوادث الأمنية. وفي العام نفسه، ظل الموظفون الذكور يلقون مصرعهم ويتعرضون للإصابة بمعدلات أعلى بكثير من زميلاتهم الإناث، وذلك في المقام الأول بسبب حوادث العنف والمساس بالسلامة، فضلاً عن الاختطاف والتحرش والاعتقال. وظلت الموظفات تتضررن من السرقة بقدر أكبر نسبياً بقليل، ومن الاعتداء الجنسي بقدر أكبر كثيراً بالمقارنة مع الفئات الأخرى من الحوادث الأمنية. وفي عام ٢٠١٥ أيضاً، أُبلغ عن تعرّض النساء لـ ٢٦٢ من حوادث السلب (٥١ في المائة) من أصل ٥١١ حادثاً أمنياً، مقارنة مع ٢٤٩ حادثاً من هذا النوع تعرض له الموظفون الذكور. وفي نفس العام، تعرضت ثلثي موظفات (٧٥ في المائة) لاعتداءات جنسية من أصل ١٢ حادثاً أُبلغ عنها.

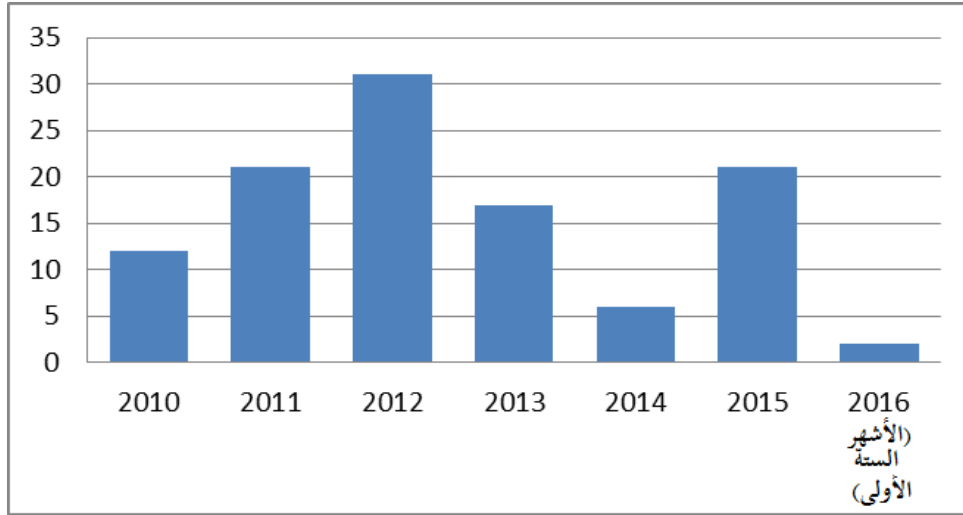
١٦ - ولم يبلغ عن تضرر المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من الموظفين لأي حوادث، وإن كانت التقارير المتعلقة بالاعتداءات العنيفة أو الجنسية لا تتضمن دائماً دافعا معروفاً. وقد صدرت مؤخراً سياسة ومبادئ توجيهية جديدة لضمان إدراج المنظور الجنساني في جميع التدابير والاستجابات العملية المتصلة بإدارة المخاطر الأمنية.

عمليات اختطاف موظفي الأمم المتحدة

١٧ - شهد عام ٢٠١٥ خمس حوادث أمنية تم فيها اختطاف ٢١ من موظفي الأمم المتحدة. ووقع الحادث الأكثر خطورة في آذار/مارس ٢٠١٥، حين نصب جنّة مجهولون كمينا لقافلة تابعة للأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية كانت في طريقها لإيصال حمولة ٢٠ شاحنة من المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين في منطقة متضررة من العمليات العسكرية. وأسفر ذلك الكمين عن اختطاف ١٧ من موظفي الأمم المتحدة. وكانت الأغلبية العظمى للموظفين الـ ٢١ الذين اختطفوا في عام ٢٠١٥ من الموظفين المعيّنين محلياً (١٣ موظفاً، أو ٦٢ في المائة). وبعد عامين من الانخفاض في عدد حوادث الاختطاف (انظر الشكل السادس)، يبين الوضع المذكور أعلاه التحديات الأمنية المرتبطة بالبعثات العابرة لخطوط التماس في المناطق التي تتنازع عليها الجماعات المسلحة المختلفة.

الشكل السادس

عمليات اختطاف موظفي الأمم المتحدة



١٨ - وتم الإفراج عن ٢٠ موظفاً من أصل ٢١ من الموظفين الذين تعرضوا للاختطاف. وقد اختطف مجهولون واحداً من موظفي الأمم المتحدة المعيّنين محلياً في بعقوبة، العراق، في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وقتلوه في وقت لاحق، وتم التعرف على جثته في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٦. وتُبذل جهود لمنع عمليات الاختطاف من خلال تعزيز تقييمات المخاطر والتدريب. ويظل الإفراج عن الرهائن يعزى إلى القدرة الكبيرة التي أنشئت ضمن إدارة شؤون السلامة والأمن في مجال إدارة حالات الرهائن، وإلى الدعم الذي تقدمه لها الدول الأعضاء.

الترهيب والتحرّش

١٩ - زادت حوادث ترهيب موظفي الأمم المتحدة والتحرّش بهم بشكل ملحوظ في السنوات الثلاث الماضية، إذ ارتفعت أعداد الحالات المبلغ عنها في ٦٠ بلداً من ١٠٨ حالات في عام ٢٠١٣ إلى ٢٩٥ حالة في عام ٢٠١٤، ثم إلى ٤٠٥ حالات في عام ٢٠١٥. ولوحظت هذه الزيادة بشكل رئيسي في جنوب السودان، حيث بلغت نسبتها ٢٥ في المائة من الحوادث في جميع أنحاء العالم، كما لوحظت في العديد من البلدان الأخرى التي توجد فيها بعثات حفظ السلام. وتتزايد حوادث التحرش التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة من جانب القوات العسكرية والمليشيات المنظمة، مما يشكل تحدياً خطيراً باعتبار أن الجهات الفاعلة الأمنية يجب أن تقوم بدور حيوي في ضمان سلامة وأمن عمليات

الأمم المتحدة وموظفيها. ومنذ بداية عام ٢٠١٦ إلى الآن، تم الإبلاغ عن ١٧٤ حادثاً من هاتين الفئتين، وهذا يزيد بالفعل عن عدد مثل هذه الحوادث في عام ٢٠١٣.

اعتقال واحتجاز موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين

٢٠ - انخفض عدد موظفي الأمم المتحدة الذين تعرضوا للاحتجاز أو الاعتقال بشكل مطّرد منذ عام ٢٠١٠، وهو قد تراجع بنسبة ٥٣ في المائة بين عام ٢٠١٤ والعام الماضي. وفي عام ٢٠١٥، تعرض ٦٩ موظفاً للاحتجاز أو الاعتقال، مقارنةً مع عام ٢٠١٤ حين اعتُقل ١٢٨ موظفاً مدنياً (تم الإفراج عن ١١٠ منهم في وقت لاحق). وتعرض ٣٩ موظفاً آخرين للاعتقال خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٦. ولا يزال هناك ١٩ من موظفي الأمم المتحدة رهن الاحتجاز. وترتبط غالبية الاعتقالات بمخالفات القوانين المحلية، بما فيها مخالفات المرور. وقد تم معظم الاعتقالات في عام ٢٠١٥ في بوروندي وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية واليمن. وفي حالة وقعت في الآونة الأخيرة، حين تم احتجاز أحد موظفي الأمم المتحدة في دونيتسك في شرق أوكرانيا في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، لم تكشف سلطات الأمر الواقع عن أسباب الاحتجاز ولم تسمح لمسؤولي الأمم المتحدة بمقابلة الموظف المحتجز لعدة شهور، على الرغم من الطلبات المتعددة والمستمرة التي قدمتها الأمم المتحدة. وقد أفرج عن ذلك الموظف في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٢١ - وتُحثّ الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات ضد جميع أفعال احتجاز موظفي الأمم المتحدة أو اعتقالهم أو عرقلة حريتهم في الحركة. وعلاوة على ذلك، تُحثّ الدول الأعضاء على التحقيق في جميع الجرائم الخطيرة وأعمال العنف المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة التي تقع ضمن اختصاصها القضائي، وعلى محاكمة جميع الجناة في هذا الصدد.

حوادث السير

٢٢ - لقي ١٥ من موظفي الأمم المتحدة مصرعهم في حوادث السير في عام ٢٠١٥، وهو نفس العدد المسجّل في عام ٢٠١٤، في حين أصيب ١٢٤ موظفاً مقارنة مع ٩١ في عام ٢٠١٤. وارتبط ثلث هذه الحوادث باستخدام مركبات رسمية تابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل ٣١ فرداً من غير موظفي الأمم المتحدة وأصيب ٢٧٤ آخرون في حوادث السير التي وقعت للمركبات الرسمية التابعة للأمم المتحدة، بالمقارنة مع مقتل ٢٩ من أولئك الأفراد وإصابة ٢٠٢ منهم في عام ٢٠١٤. وتقوم الأمم المتحدة حالياً بوضع استراتيجية على نطاق المنظومة بشأن السلامة على الطرق.

٢ - تأثير البيئة الأمنية العالمية على برامج الأمم المتحدة

٢٣ - يعمل موظفو الأمم المتحدة في أكثر الأماكن خطورة في العالم، حيث ينفذون برامج منقذة للأرواح أو ذات أهمية حيوية في مناطق تدور فيها نزاعات تطبعها عمليات القصف الجوي وإطلاق النار بالأسلحة الثقيلة أو الصغيرة والهجمات الإرهابية، لا سيما في المناطق الحضرية الآهلة بالسكان. ومنذ عام ٢٠١٥، نفذت المنظمة عددا كبيرا من البرامج في مناطق تشتد فيها المخاطر الأمنية المتبقية أو تشهد السحب الكامل لموظفي الأمم المتحدة الدوليين، في ظروف يتم فيها عادةً تقليص حجم الأنشطة. وقد تم تنفيذ مهمتين في حزيران/يونيه في مدينة دير الزور السورية المحاصرة. وكلما تعذر الوصول إلى السكان المحتاجين، قدم برنامج الأغذية العالمي إمدادات إنسانية عن طريق إسقاطها من الطائرات.

٢٤ - وقد أدى تدهور البيئة الأمنية في بعض البلدان إلى وقف البرامج، وتحويل وجهة الأموال المقدمة من المانحين من أنشطة التنمية إلى الأنشطة الإنسانية وأنشطة إنقاذ الأرواح، وازدياد الاحتياجات المطلوبة لتمويل الحماية الأمنية. وعلى سبيل المثال، في أفغانستان والعراق وجمهورية أفريقيا الوسطى، أنفقت إدارة شؤون السلامة والأمن ما يقرب من مليون دولار لشراء ثماني عربات مصفحة جديدة لتحسين أمن التنقل على الطرق. وأفادت إحدى وكالات الأمم المتحدة أن تكلفة التدابير الأمنية في الجمهورية العربية السورية وصعوبات الوصول إلى المجتمعات المحلية الضعيفة كانت أهم العقبات عند التفاوض مع المانحين المحتملين بشأن المقترحات البرنامجية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت الإدارة المساعدة في مجال الأمن المادي للمواقع الميدانية، ولكن الاحتياجات تجاوزت القدرات المتاحة.

دراسة الحالة الإفريقية ١: الصومال

٢٥ - في الصومال، عمل فريق الأمم المتحدة القطري جاهدا من أجل الحفاظ على وجوده خارج المنطقة التي تميمها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك ليظل قريبا من نظرائه الصوماليين. وقد أدى ما لا يقل عن أربع حوادث إرهابية وقعت خلال العامين الماضيين إلى انسحاب الفريق تدريجيا إلى المنطقة التي تميمها البعثة، لأن المواقع الحالية إما تطلبت مبالغ إضافية كبيرة لتلبية الاحتياجات التي تبين من تقييم حصانتها من الانفجارات، وإما تعرضت لأضرار لا يمكن إصلاحها بتكلفة معقولة. وتم تقليص حجم المكاتب القطرية بقدر كبير، حيث تعمل عدة وكالات في مكاتب ومبان سكنية مؤقتة ومتفرقة. وطلب في بعض الحالات من الموظفين الدوليين غير المكلفين بالعمل في البرامج الحيوية أن يؤدوا مهامهم في نيروبي، أو طلب منهم أن يأخذوا إجازات للحد من وجودهم في ظل تلك التهديدات الشديدة. ويتعذر التنقل على معظم الطرق في جميع أنحاء جنوب الصومال بسبب

التهديد الإرهابي، مما يحد كثيرا من إمكانية رصد المشاريع والبرامج الإنسانية وتنفيذها. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التحديات، أعاد برنامج الأغذية العالمي فتح مكتبه في مقديشو للمرة الأولى منذ ٢٠ عاما.

دراسة الحالة الإفرادية ٢: العراق

٢٦ - تعمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في أصعب الظروف من أجل تقديم المساعدات وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة حديثا في العراق. وتعيد هذه الوكالات باستمرار تقييم النهج الذي تتبعه في الميدان بتكييف أساليب عملها والاستعانة بالشركاء المنفذين ومواصلة تقييم أهمية البرامج، وذلك لتحقيق التوازن بين الاحتياجات التشغيلية والمخاطر الأمنية. ويتطلب التنقل بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق التي تسيطر عليها الميليشيات قدرا كبيرا من التخطيط، وكثيرا ما تلغى المهام أو تتأخر بسبب تعدد نقاط التفجير. وتشكل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والذخائر غير المتفجرة والأفخاخ المتفجرة أخطر التهديدات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة في المنطقة، وهي تسبب تأخيرات أو عراقيل متكررة لجهود تحقيق الاستقرار.

٣ - أمن موظفي الأمم المتحدة المعيّنين محليا

٢٧ - في المجمل، يمثل الموظفون المعيّنون محليا نسبة ٦٤ في المائة من موظفي الأمم المتحدة المتضررين من حوادث السلامة والأمن التي وقعت في عام ٢٠١٥. وتتسق هذه النسبة مع نسبة ٦٥ في المائة التي سُجّلت في عام ٢٠١٤. ومن حيث الأعداد المطلقة، يمثل هؤلاء الموظفون أكبر فئات ضحايا أعمال العنف والحوادث المرتبطة بالسلامة (٧٣ في المائة و ٨٧ في المائة، على التوالي)، ومعظمها من حوادث السير. وتضرر الموظفون المعيّنون محليا أيضا بنسبة أكبر من زملائهم المعيّنين دوليا في مجالين اثنين، ألا وهما: الاعتقال والاحتجاز (٩٤ في المائة)، وترهيب الموظفين والتحرّش بهم (٦٦ في المائة). وإذ تباشر المنظمة عملها في بيئات أكثر تعقيدا وخطورة، يواجه الموظفون المعيّنون محليا وأسرهم أوضاعا صعبة، مما يتطلب مواصلة الحوار وحشد جهود مختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة.

جيم - الحوادث الأمنية التي تقع للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ول موظفي الأمم المتحدة الآخرين

١ - أثر التهديدات الأمنية على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية، والأخصائيين الصحيين، والموظفين الطبيين، وغيرهم من الشركاء المنفذين

٢٨ - في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، لقي ٤١ موظفا تابعا لمنظمات غير حكومية تعمل بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة مصرعهم نتيجة أعمال العنف، واختطف ٤٧ موظفا آخر، وفقاً لما ورد في التقارير الواردة إلى إدارة شؤون السلامة والأمن (انظر المرفق الرابع). وانخفض عدد الضحايا من شركاء الأمم المتحدة المنفذين من المنظمات غير الحكومية بنسبة ٥٠ في المائة، من ٩٢ قتيلاً في عام ٢٠١٤. ورغم احتمال ألا تكون هذه البيانات كاملة^(٢)، بما أنها تستند بالكامل إلى الإبلاغ الطوعي إلى الإدارة، فإنها فإنها تبين أن الخسائر البشرية ما زالت أشد وطأة على موظفي المنظمات غير الحكومية منها على موظفي الأمم المتحدة.

٢٩ - وأُبلغ في عام ٢٠١٥ عن إصابة ٨٢ موظفاً من المنظمات غير الحكومية بجروح نتيجة لأعمال العنف، وهو تقريباً العدد الذي أُبلغ عنه في عام ٢٠١٤ (٨٤ موظفاً). ومع ذلك، فقد أُبلغ ٢٣٠ موظفاً عن حوادث تعرضوا فيها للهجوم في مركباتهم، في زيادة عن الحوادث الـ ١٢٩ المبلغ عنها في عام ٢٠١٤.

٣٠ - ولا تزال حماية العاملين في مجال تقديم المعونة والموظفين الصحيين تشكل مصدر قلق بالغ. وعلى وجه الخصوص، من الضروري أن تكفل جميع الأطراف حماية الأخصائيين الصحيين والمرافق الصحية في حالات النزاع لتمكينهم من توفير الرعاية للسكان المحليين، على نحو ما أكدته الجمعية العامة في قرارها ١٣٢/٦٩ وأكدته مجلس الأمن في أحدث قراراته، القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) الذي أدان فيه المجلس بشدة، في جملة أمور، أعمال العنف والاعتداءات والتهديدات الموجهة ضد الموظفين الطبيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين يزاوون حصرياً مهام طبية، وضد وسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك المستشفيات وسائر المرافق الطبية.

(٢) وفرت مصادر خارجية، من قبيل التقرير الأمني للعاملين في مجال تقديم المعونة، معلومات إضافية في هذا الصدد.

٢ - الحوادث الأمنية التي تقع للموظفين المحليين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٣١ - يعمل في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أكثر من ٣٠.٠٠٠ موظف محلي في ميادين عملياتها الخمسة، وهي: غزة والضفة الغربية والأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. وتوفر الوكالة، في جملة أمور، خدمات التسجيل والصحة والتعليم والحماية والإغاثة والخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى إعادة البناء وسائر برامج الطوارئ إلى ٥ ملايين لاجئ فلسطيني مسجل في جميع أنحاء المنطقة. واضطلع موظفو الأونروا المحليين بعمليات إنسانية في بعض من أكثر البيئات تقلباً وأشدّها خطورة، ولذا فإنهم يتعرضون لجميع أشكال الحوادث الأمنية. وفي عام ٢٠١٥، حدث انخفاض بنسبة ١٢ في المائة في عدد هذه الحوادث التي تؤثر على الوكالة مقارنة بالسنة السابقة. ولم يُبلغ عن وقوع وفيات في عام ٢٠١٥، ولكن الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٦ قد شهدت بالفعل مقتل اثنين من موظفي الأونروا نتيجة لأعمال العنف. ورغم الانخفاض الكبير في عدد الوفيات والإصابات وعمليات الاختطاف والاحتجاز، فإن عدد الاعتداءات الجسيمة وأعمال التهريب شهد ارتفاعاً هائلاً، حيث تضاعف عدد الحوادث من هذه الفئة الأخيرة مقارنةً بالسنة السابقة (انظر المرفق الخامس).

٣٢ - والموظفون المحليون في الأونروا غير مشمولين بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، ولذلك لا تدخل الحوادث الأمنية التي تعرضوا لها في الإحصاءات الإجمالية الواردة في هذا التقرير. غير أن هذه الأرقام تكمل صورة البيئة الأمنية التي تجرى فيها عمليات الأمم المتحدة.

٣ - المقارنة مع حفظة السلام

٣٣ - رغم أن نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن لا يغطي حفظة السلام الذين يخدمون الأمم المتحدة في بيئات عالية المخاطر، فإنهم يواجهون أنواعاً من التهديدات مماثلة لتلك التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة المدينون. وقد حدثت طفرة في الأعمال العدائية المتعمدة خلال السنوات الثلاث الماضية، إذ تضاعف عددها من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥ (٢٢ في عام ٢٠١٣؛ و ٤١ في عام ٢٠١٤؛ و ٨٧ في عام ٢٠١٥)؛ وانخفض عدد الوفيات والإصابات من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥.

٣٤ - وفي عام ٢٠١٦، ارتفع عدد الحوادث العدائية التي ارتكبتها جماعات مسلحة واستهدفت فيها حفظة السلام في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، ولكنه انخفض في عمليات حفظ سلام أخرى، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى

والسودان (دارفور). وفي مالي، ارتفع عدد وفيات حفظة السلام الناجمة عن الأعمال الكيدية ارتفاعاً كبيراً على مدى السنوات السابقة لسبب رئيسي هو الأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية التي تشنها الجماعات المسلحة المتطرفة العنيفة المنتسبة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وفي أوائل عام ٢٠١٦، كان بعض الهجمات الإرهابية في شمال مالي أشد فتكاً وتدميراً من أي وقت مضى. وفي التصدي لذلك، أُتخذت تدابير وقائية وتخفيفية متعددة الأبعاد.

ثالثاً - تعزيز نظام إدارة الأمن

٣٥ - استجابة للبيئة الأمنية الصعبة والمعقدة، واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن توفير الدعم في مجالات القيادة والتنسيق والتشغيل لنظام إدارة الأمن تماشياً مع رؤيتها المتمثلة في "حماية الأشخاص الذين يعملون من أجل عالم أفضل". وركزت الإدارة على الأولويات المحددة في عام ٢٠١٥، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز قدرة صانعي القرارات الأمنية وتوفير الدعم من أجل إدارة الأزمات.

ألف - تعزيز قدرة صانعي القرارات الأمنية على إدارة المخاطر الأمنية

١ - تعزيز القرارات المتعلقة بالمخاطر الأمنية

٣٦ - عززت المنظمة بقوة، نتيجة للدعم الذي تلقته من الدول الأعضاء وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٠٤/٧٠، عملية إدارة المخاطر الأمنية وأداة إطار الأهمية الحيوية للبرامج. وصدرت السياسة المنقحة بشأن عملية إدارة المخاطر الأمنية في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وقد سبقها القيام بأنشطة تحضيرية فنية، من قبيل التدريب الإلزامي بواسطة الإنترنت والإحاطات التقنية. وأثبت هذا الجهد فعاليته في إكساب كافة الجهات الفاعلة مستوى مشتركاً من التفاهم. وفي موازاة ذلك، تم ترسيخ إطار الأهمية الحيوية للبرامج كسياسة إلزامية على نطاق المنظومة في أوائل عام ٢٠١٦. وقد أدت هذه التطورات إلى تمكين صناع القرارات البرنامجية والأمنية من اتخاذ قرارات مدروسة وعقلانية في الأزمات السريعة التطور أو في البيئات الخطرة.

٢ - تعزيز الدعم المقدم للمسؤولين المكلفين

٣٧ - قدمت إدارة شؤون السلامة والأمن الدعم بشكل منتظم للمسؤولين المكلفين في عام ٢٠١٥ من خلال تنظيم جلسات توجيهية، وإحاطات، ومشاورات، وحلقات عمل لمساعدة صناع القرار على استيعاب مفهوم إدارة الأزمات؛ وتعزيز قدرتهم على إدارة المخاطر الأمنية بصورة فعالة؛ واتخاذ قرارات حاسمة. وحضر ٢٠ مسؤولاً مكلفاً دورة تدريبية على

إدارة الأزمات عقدت في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ويجري استكمال هذه المبادرة الأولى في عام ٢٠١٦ من خلال حلقات العمل الإقليمية. وحتى الآن، تم تنظيم ثلاث حلقات عمل لمناطق الشرق الأوسط/شمال أفريقيا والأمريكتين، ولعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، حضرها ما مجموعه ٣٥ مسؤولاً مكلفاً و ٥٣ مستشاراً أمنياً. وبدأت الإدارة أيضاً تنقيح دليل المسؤولين المكلفين، الذي صدر لأول مرة في عام ٢٠١٢، وهي بصدد إعداد مذكرة بشأن موضوع إدارة الأزمات تحديداً. ونُظمت، بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، إحاطات لأربعين مسؤولاً مكلفاً، كل على حدة، بالتوازي مع برنامج الأمن الموسع للمنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية. وحتى الآن، اجتاز أكثر من ٥٠٠٠ من موظفي الأمم المتحدة الدورة التدريبية الإلكترونية لفريق إدارة الأمن.

باء - تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر الأمنية وإطار السياسات للتمكين من تنفيذ عمليات الأمم المتحدة في الميدان

١ - تعزيز إطار سياسات السلامة والأمن

٣٨ - حافظت الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية على زخمها في وضع سياسات السلامة والأمن على نطاق المنظومة. وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، صدرت ست سياسات ووثيقتا مبادئ توجيهية تغطي طائفة واسعة من المسائل. وبالإضافة إلى ذلك، ضاعفت إدارة شؤون السلامة والأمن جهودها الرامية إلى تعزيز الوعي بهذه السياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات وفهمها وتطبيقها عن طريق الإحاطات الإلكترونية مع المشغلين في الميدان، وحلقات العمل الإقليمية، والمنتديات الداخلية المعنية بالسياسات، وإنتاج أشرطة فيديو قصيرة عن السياسات، وترجمة السياسات إلى اللغة الفرنسية.

٢ - الاستخدام الفعال لتدابير محددة في مجال إدارة المخاطر الأمنية

٣٩ - في عام ٢٠١٥، ظل استخدام العربات المصفحة يثبت فعاليته الشديدة أثناء النشر. فقد نُشرت ثمان عربات مصفحة جديدة في أفغانستان والعراق، بينما نقلت عربات مصفحة اقتنيت في السابق إلى أوكرانيا، والصومال، واليمن، وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٠ - وجرى أيضاً تعزيز الأمن المادي في أماكن عمل الأمم المتحدة ومجمعاتها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أصدرت إدارة شؤون السلامة والأمن توجيهات تتعلق باتخاذ تدابير معززة خاصة بالمقر والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والمحاكم الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، أسفر إنشاء وحدة الأمن المادي، في حدود الموارد المتاحة، عن توفير الدعم في مجال الأمن المادي لمنشآت الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وتوفر الوحدة، التي

تتألف الآن من ثلاثة موظفين متفرغين، التوجيه والمواد المرجعية وبرامج التدريب ومواصفات المعدات لشبكة الممارسين. وأجرت الوحدة ١٩ تقييما للأمن المادي في ليبيا واليمن، وقدمت الدعم إلى ٢٥ موقعا محددًا. غير أنه يتعين على الإدارة مواجهة التحدي المتمثل في ارتفاع الطلب على هذه الخدمات في الميدان. ويوجد حاليا ٢٧ تقييما أمنيا ماديا في الميدان أو وقف إجراؤها بسبب انعدام الموارد.

٣ - الاستجابة للحوادث الخطيرة

٤١ - يتضمن نظام التصاريح الأمنية أسماء جميع موظفي الأمم المتحدة الموجودين في مدينة ما، بمن فيهم المسافرون، وهو قد مكّن منظومة الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها في أداء واجب الرعاية من خلال الاتصال بجميع الموظفين الذين يُحتمل أن يكونوا قد تأثروا بالحوادث الكبيرة وعندما تقع حوادث طيران خطيرة.

٤٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن البيئة الأمنية المتغيرة وزيادة وجود برامج وعمليات الأمم المتحدة في الحالات الشديدة الاضطراب أدى إلى زيادة كبيرة في عدد الموظفين المعرضين للإجهاد عموما والإجهاد الناجم عن الحوادث الخطيرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت إدارة شؤون السلامة والأمن لـ ٤٧ من الحوادث الخطيرة الكبيرة وحالات الطوارئ الواسعة النطاق (الزلازل في نيبال وإكوادور، والإعصار في فانواتو، والاضطرابات السياسية والمدنية في بروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى واليمن وليبيا والجمهورية العربية السورية، وحوادث أخذ الرهائن في السودان، والهجمات الإرهابية في بروكسل). وعُقد ما مجموعه ٥٧٦ ٨ جلسة إرشاد للموظفين ومُعاليهم.

٤ - التدريب

٤٣ - فيما زادت إدارة شؤون السلامة والأمن من دعمها لصانعي القرارات الأمنية، على النحو المبين أعلاه، فقد واصلت إعداد التدريب لجميع موظفي الأمم المتحدة، وهو ما يمثل أحد المكونات الرئيسية للثقافة الأمنية، إضافة إلى إقامة دورات تدريبية محددة للاختصاصيين الأمنيين.

٤٤ - وتشكل الدورات الإلزامية في مجال أساسيات الأمن في الميدان والدورة التدريبية المتقدمة بشأن الأمن في الميدان المتطلبات الأساسية لجميع موظفي الأمم المتحدة. ومنذ أن نُفِّحت هذه الدورات في عام ٢٠١١، صدرت أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شهادة، بما في ذلك شهادات التجديد التي تصدر للمتدرب بعد ثلاث سنوات من اجتياز الدورة الأصلية. وفيما يخص العاملين في بيئات عالية المخاطر، يشكل برنامج نهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية تدبيرا رئيسيا وأداة عملية لتخفيف المخاطر. وقُدِّم هذا البرنامج، الذي يدار بالتعاون مع كلية

موظفي منظومة الأمم المتحدة وشركاء الأمم المتحدة في إدارة الأمن، إلى ١٢ ٩٨٤ فردا في ٤٤ موقعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت دورة إلكترونية لمواجهة حوادث إطلاق النار وتم إطلاقها باللغة الإنكليزية، ورافقها توزيع مواد داعمة باللغات الفرنسية والعربية والإسبانية في أيار/مايو ٢٠١٦.

٤٥ - وقد حضر حوالي ١ ٥٠٠ من الاختصاصيين الأمنيين برامج التعلم الأمني التي تقدّم في كثير من الأحيان بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وهناك أيضا دورة استعمال حقبة لوازم الإسعافات الطبية في حالات الطوارئ للمستجيبين الأوائل التي توفر التدريب لدعم المهنيين الطبيين الذين يستجيبون للحوادث الخطيرة والأحداث التي تقع فيها إصابات جماعية، والتي أثبتت قيمتها بصفة خاصة للموظفين العاملين في البيئات المعزولة؛ فقد تلقى التدريب في الجزء المنصرم من هذا العام أكثر من ٤٠٠ من موظفي الأمم المتحدة. ووُضعت دورة تدريبية بشأن الأمن المادي تحديدا بهدف زيادة معارف الاختصاصيين الأمنيين ومهاراتهم. وقد أُجريت الدورة على سبيل التحريب في نيويورك، وهي ستُقدّم في الميدان في النصف الثاني من عام ٢٠١٦.

٤٦ - وعموما، يواجه النمو في الطلب والتخصّص في التدريب تحديا يتمثل في محدودية الموارد. وتجري إدارة شؤون السلامة والأمن حاليا استعراضا للاحتياجات التدريبية بهدف تحديد الاحتياجات من الموارد وأكثر أساليب تقديم التدريب فعالية في تزويد منظومة الأمم المتحدة ببرامج التعلم الأمني المستدامة.

٥ - تعزيز القدرة على تقدير المواقف وتحليل التهديدات والمخاطر

٤٧ - ومن أجل تحسين قدرة المنظمة على مواجهة التغيرات السريعة في البيئة التي تتسم بالتهديدات الأمنية، طورت إدارة شؤون السلامة والأمن دورة تعليمية مصممة لتزويد محللي المعلومات الأمنية بالمهارات اللازمة لإصدار تحذيرات وتقييمات تحليلية لمديري الأزمات وصانعي القرارات على مستويي التخطيط الاستراتيجي والعملي. وستُنظّم الدورة في عام ٢٠١٧ لتحلّي المعلومات الأمنية في الإدارة ومحلي فريق التقييم التابع لمكتب الشؤون العسكرية في إدارة عمليات حفظ السلام. وقد أصبحت هناك حاجة إلى توفير قدرات إضافية لتلبية الطلبات المتزايدة في الميدان، ولا سيما في الشرق الأوسط، وأوروبا، وآسيا، وشرق أفريقيا وجنوبها، وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. وعلاوة على ذلك، باتت هناك حاجة إلى توفير قدرات إضافية لرصد شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على نحو أكثر فعالية، بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى.

جيم - المرونة والكفاءة في دعم العمليات الميدانية للأمم المتحدة

١ - تلبية الطلبات المتزايدة من خلال زيادة الكفاءة والمرونة

٤٨ - واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن تعزيز قدرتها الاحتياطية التي تمكّنها من التدخل السريع لمواجهة الزيادات الطارئة في الطلب على الصعيد العالمي. وفي عام ٢٠١٥، تم توفير ما مجموعه ٣٣٦ عملية نشر استجابةً لحالات الطوارئ الأمنية والأزمات في جميع أنحاء العالم، التي ازدادت بنحو ثلاثة أضعاف تقريباً بالمقارنة مع عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، قدّمت الإدارة خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وحزيران/يونيه ٢٠١٦ الدعم في ما يتعلق بالأمن والحماية في ٢٩٢ مناسبة خاصة، ومؤتمراً، وحلقة عمل، واجتماعاً رعتها ونظمتها منظمات الأمم المتحدة خارج مباني الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٦، بلغ عدد المناسبات التي تم تنسيقها ١٠٣ مناسبات، بما في ذلك مناسبات كبرى في تركيا وألمانيا.

٤٩ - ورغم أن الإدارة نجحت في تلبية الطلبات المتزايدة والاستجابة للأزمات التي لم يكن من الممكن التنبؤ بها من خلال الكفاءة والمرونة، فإن تزايد الطلبات يفوق القدرة الحالية بشكل كبير. وعلى الرغم من التغير الإيجابي والجهود التي تبذلها الإدارة، لم يعد الهيكلان الوظيفي والتمويلي، اللذان أنشئتا قبل ١٠ سنوات، يتناسبان مع البيئة الأمنية.

٢ - دمج الموارد الأمنية للأمانة العامة لتعزيز أوجه الكفاءة هذه

٥٠ - عقب بدء برنامج دمج جميع موظفي الأمن التابعين للأمانة العامة تحت قيادة وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، على نحو ما رحبت به الجمعية العامة في قرارها ١٠٤/٧٠، بدأت إدارة شؤون السلامة والأمن في تنفيذ جوانب رئيسية من مشروع الدمج. ويتمثل الهدف من دمج جميع موظفي الأمن ضمن إدارة واحدة تابعة للأمانة العامة في توفير خدمات أمن ذات جودة ومرونة لجميع العملاء في المقر وفي الميدان تربط بينها سلسلة واحدة فعّالة من خطوط السلطة والمسؤولية والمساءلة الإدارية، وإكساب الأمانة العامة قوة عاملة أمنية عالمية تتمتع بالحرّك.

٥١ - وتواصل إدارة شؤون السلامة والأمن العمل مع جميع المعنيين بمشروع الدمج، مع التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية هي: الإدارة، والموارد البشرية، والشؤون المالية. وتعمل الإدارة على وجه الخصوص، بالتعاون الوثيق مع كيانات أخرى في الأمانة، على مواءمة الترتيبات الإدارية الوظيفية لرؤساء ضباط الأمن، والتحليلين الأمنيين، وموظفي الحماية اللصيقة في عمليات السلام. ويتمثل الجانب الأكثر صعوبة من جوانب الدمج في البحث عن حل لمصادر التمويل المتعددة المتعلقة بالأمن.

٣ - استراتيجية الموارد البشرية لموظفي الأمن

٥٢ - أصدر وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن تكليفا بإعداد إطار استراتيجي للموارد البشرية من شأنه أن يوفر لإدارة شؤون السلامة والأمن الفرصة لإيجاد قوة عاملة محترفة وفعالة في مجال السلامة والأمن وللمحافظة عليها. وستكون هذه الاستراتيجية بمثابة خريطة طريق لتخطيط الاستراتيجيات والسياسات التنظيمية في مجالات التوظيف والتدريب والتطوير الوظيفي وإدارة الأداء. أما الهدف النهائي فيتمثل في ضمان امتلاك الإدارة موظفي أمن أكفاء ومتحمسين على النحو الواجب من أجل الاستجابة للتهديدات الأمنية المستجدة التي تؤثر على موظفي الأمم المتحدة وعملياتها في جميع أنحاء العالم.

٤ - نهج جديد للامتنال والتقييم

٥٣ - أُحرز تقدم كبير في بناء القدرة على التقييم، فضلا عن إنشاء دور وظيفي خاص بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات داخل إدارة شؤون السلامة والأمن. فأولا، تم تطوير عملية تقييم فعالية البرامج الأمنية ومدى ملاءمتها، بما في ذلك ثقافة الأمن وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، لتصبح جزءا من الأنشطة الإدارية العادية للإدارة. وثانيا، تم تعزيز الدور الوظيفي الخاص بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات من خلال الخبرة المكتسبة من دراسات الحالات الفردية التي أجريت في عام ٢٠١٥. ويجري بذل جهود من أجل اعتماد تقييم الامتنال كنهج مطبق على نطاق المنظومة، ومن المقرر تدعيمه بوضع سياسة بشأن الامتنال.

دال - مدّ جسور التعاون الخارجي وتعزيز التنسيق الداخلي

١ - تحسين التعاون في مجال الأمن بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة

٥٤ - تتّبع الأمم المتحدة استراتيجية لإقامة علاقات بناءة مع الحكومات المضيفة، فهذه تتحمل المسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن والحماية لموظفي الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها. ويقوم وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، خلال الزيارات التي يقوم بها إلى سلطات الحكومة المضيفة، بإبلاغ رسائل لضمان أن يتم هذا التعاون عن طريق تبادل تقديرات الموقف، وتحليل التهديدات والمخاطر، وتنسيق تدابير الوقاية والتخفيف من المخاطر، وإدارة الأزمات الأمنية. أما في مواقع المقار، فيتجلى التنسيق مع سلطات الحكومات المضيفة في التدريبات العملية والدورات التدريبية المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت إدارة شؤون السلامة والأمن العديد من الإخطارات المعلوماتية المتعلقة بالتهديدات الأمنية من وكالات الأمن وإنفاذ القانون التابعة للحكومات المضيفة. وبالتزامن مع ذلك، تشجع المنظمة باستمرار موظفيها على احترام القوانين الوطنية والأعراف والتقاليد المحلية للبلد المضيف.

٢ - حملة مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز احترام حقوق الإنسان لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وامتيازاتهم وحصاناتهم

٥٥ - واصلت الأمم المتحدة بذل قصارى جهدها لإشراك الحكومات المضيفة في حماية حقوق الإنسان واحترام الامتيازات والحصانات الممنوحة لموظفي الأمم المتحدة. ويتمثل أحد النهج المهمة في تشجيع المزيد من الدول الأعضاء على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها (١٩٩٤) التي وقّعها ٩٢ طرفاً، وبروتوكولها الاختياري (٢٠٠٥)، وتضمن الأحكام المنطبقة في اتفاقاتها المبرمة مع الأمم المتحدة، والامتثال الكامل لتلك الاتفاقيات والأحكام. وبالإضافة إلى ذلك، تُناقش مسائل حقوق الإنسان بانتظام مع الدول الأعضاء من خلال مبادرة الأمين العام المعنونة "مبادرة حقوق الإنسان أولاً"، بما في ذلك حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة.

٥٦ - وفي موازاة ذلك، أطلقت إدارة شؤون السلامة والأمن برنامجاً، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لتعزيز وعي اختصاصيي الأمن بشأن مبادئ وسياسات حقوق الإنسان.

٣ - تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية

٥٧ - نفتحت الأمم المتحدة، بالتشاور مع شبكات المنظمات غير الحكومية الدولية، إطاراً بعنوان "معاً من أجل إنقاذ الأرواح" لتوفير نهج أكثر وضوحاً ومنهجيةً لتعاونها مع المنظمات غير الحكومية الدولية بشأن السلامة والأمن. ويوفر الإطار الجديد للمرة الأولى مظلة للتعاون الأمني مع جميع شركاء الأمم المتحدة المنفذين والتشغيليين من المنظمات غير الحكومية الدولية، بما في ذلك المنظمات العاملة في القطاع الإنمائي. وقد صدرت مبادئ توجيهية تنفيذية إضافية في تموز/يوليه ٢٠١٦ لتقديم المساعدة إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنظمات غير الحكومية في مجال تعزيز التعاون الأمني.

٥٨ - وواصلت إدارة شؤون السلامة والأمن أيضاً دعوة مديري الأمن في المنظمات غير الحكومية إلى برنامج التأهيل الأمني لاختصاصيي الأمن في الأمم المتحدة، مما يعزز إقامة الشبكات والتفاهم المتبادل. وقد تم توسيع نطاق برنامج نشر "التدخل السريع" من أجل زيادة قدرة أفرقة الإدارة على دعم المنظمات غير الحكومية في البيئات المتقلبة، بما مجموعه ١٠٠ عملية تدخل في ٢٠ بلداً في الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، واصل نظام

إدارة الأمن في الأمم المتحدة أخذ المنظمات غير الحكومية في الحسبان لدى التخطيط لترتيبات إجلاء الموظفين، ووفر قدرات الطيران لمساعدة هذه المنظمات، حيثما كان ذلك ممكناً.

٤ - واجب العناية

٥٩ - اختُتمت أعمال الفريق العامل المعني بواجب العناية، الذي يرأسه وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، وقدم الفريق تقريره النهائي إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في آذار/مارس ٢٠١٦. وعلى الرغم من إقرار الفريق العامل بتحقيق الأمم المتحدة مستوى كافياً من تأدية واجب العناية بموظفيها، فإنه حدد ١٥ توصية رئيسية في خمسة مجالات، بما في ذلك المجال الطبي، ومجال السلامة والأمن، والمجال النفسي - الاجتماعي، ومجال الشؤون الإدارية/الموارد البشرية. وشملت التوصيات ضرورة توفير مجموعة مواد لما قبل النشر وتقديم التوجيه في ما يتعلق بأساسيات القدرة على الصمود؛ وتعزيز الاتصالات؛ وتعزيز الخدمات الطبية والنفسية - الاجتماعية؛ واستعراض أحوال الموظفين المعينين محلياً وامتيازاتهم واستحقاقاتهم؛ وضرورة أن تتم المشاركة والتعاون والتنسيق بشكل استباقي من جانب جميع المكونات/الشبكات في الميدان وعلى مستوى السياسات. وتعمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى حالياً على إنشاء فرقة عمل لكفالة تنفيذ الإجراءات الموصى بها بطريقة منسقة ومنهجية.

٥ - تعزيز مراعاة المنظور الجنساني وشمول الجميع

٦٠ - لا تزال الأمم المتحدة مصممة على معالجة التحديات الأمنية التي تواجه الموظفين والموظفات، بمن في ذلك المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من موظفيها. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، وضع نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن سياسة ومبادئ توجيهية لضمان أخذ المخاطر الأمنية المرتبطة بنوع الجنس في الاعتبار في جميع جوانب عملية إدارة المخاطر الأمنية في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية المساعدة على تعميق الوعي، وُضعت المواضيع المتصلة بنوع الجنس ضمن أولويات منهج التعلم لعام ٢٠١٦.

٦ - تطوير استراتيجية سلامة السفر على الطرق ضمن نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن

٦١ - يعمل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن حالياً على استعراض جميع الجوانب التي تشمل السلامة على الطرق، وذلك على ضوء الأعداد الثابتة للخسائر البشرية والإصابات التي لحقت بموظفي الأمم المتحدة والمدنيين جراء حوادث المرور على الطرق على مر السنين. ومن أجل الاستفادة من كون الفترة الراهنة تصادف "عقد العمل من أجل السلامة على

الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠“، ومن تعيين المبعوث الخاص للأمين العام المعني بسلامة الطرق في حزيران/يونيه ٢٠١٥، ومن اجتماع الأمم المتحدة التنسيق بشأن السلامة على الطرق الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٦، ومن قرار الجمعية العامة ٢٦٠/٧٠ الذي أُتخذ في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، يلتزم نظام إدارة الأمن بالحفاظ على هذا الزخم، وقد بدأ بوضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة بشأن السلامة على الطرق. وستهدف الاستراتيجية إلى تحسين إدارة البيانات وتحليل حوادث المركبات والوفيات، وسيُنظر في إطارها في وضع أهداف داخلية محدّدة للسلامة على الطرق.

٧ - تعزيز سلامة السفر الجوي على الصعيد العالمي

٦٢ - دعماً لتنفيذ أول سياسة تُعتمد على نطاق المنظومة بشأن السفر الجوي، وهي السياسة الصادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، انخرطت إدارة شؤون السلامة والأمن في تقديم المعلومات والتوجيه بشأن استخدام النقل الجوي على الصعيد العالمي إلى جميع المنظمات المشمولة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناولت الإدارة ما يقدر بـ ٤٥٥ ٥ استفسارا ونظّمت دورات تدريبية ومنتديات سياسية على الإنترنت. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦، تم تدريب ١٠٨ من منسقي شؤون السفر الجوي على توفير الدعم من أجل تنفيذ هذه السياسة.

رابعا - التحديات الاستراتيجية

٦٣ - أنشئت إدارة شؤون السلامة والأمن في أعقاب تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وللأسف، استمر تدهور البيئة الأمنية منذ ذلك الحدث المأساوي. ويوما بعد يوم، تعمل المنظمة في ظل ظروف صعبة للغاية في أكثر الأماكن خطورة في العالم. وأصبحت الحالة الأمنية الآن أكثر تعقيدا، وباتت تتسم بالتهديدات المختلطة التي تسببها أطراف فاعلة متعددة، وبالتشابك والتفاعل بين الإرهاب والجريمة. وبدأ انعدام الأمن يمتد إلى مناطق جديدة بينما لا تزال التراعات مستمرة بلا هوادة في أماكن أخرى، مما يخلّف آثارا جسيمة يعاني منها السكان المدنيون الذين يتعرضون للقتل والتشريد بأعداد غير مسبوقة ويحتاجون إلى الدعم من برامج الأمم المتحدة وولاياتها. وكما يتبين من الزيادة الكبيرة في الهجمات المباشرة التي ارتكبت ضد موظفي مؤسسات الأمم المتحدة ومنشآتها، فإن هذه المنظمات تمارس عملها حاليا على الخطوط الأمامية للتراعات. ويؤثر تدهور البيئة الأمنية كذلك على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية التابعين للمنظمات غير الحكومية.

وقد دفعت منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية كلها ثمنا باهظا في الأرواح نتيجةً لتدهور الحالة الأمنية.

٦٤ - ويتفاقم خطر التطرف المتنامي بسبب الطفرات التكنولوجية التي تحققها المنظمات الإرهابية. ويتصاعد القلق إزاء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، وابتكار تقنيات وأساليب أكثر تعقيدا، واكتساب القدرة على رعاية تنفيذ الهجمات في مناطق كانت سابقا تعتبر منخفضة المخاطر، مثل أوروبا.

٦٥ - ولكي يتسنى تنفيذ عمليات الأمم المتحدة في ظل هذه التحديات، شهدت إدارة شؤون السلامة والأمن إجراءات تطوير وتعزيز على مدار السنوات العشر التي مضت على إنشائها. وقد استطاعت المؤسسات المشمولة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن أن توفر حماية أفضل لموظفيها وشركائها في تقديم المساعدة الإنسانية من خلال الجمع بين التدريب، وتعزيز الأمن المادي، وتدابير إدارة المخاطر، وتحليل التهديدات والمخاطر، والإطار السياسي المعزز. وكشف استقصاء أجري مؤخرا لآراء المستفيدين من أنشطة الإدارة عن ارتفاع مستوى الدعم المقدم وعن الرضا عن الخدمات الأمنية المقدمة. غير أن المنظمة قد باتت يُطلب ويُنتظر منها بشكل متزايد أن تفعل المزيد. وسيقتضي هذا النشاط الإضافي من الإدارة أن تواصل تعزيز قدراتها التخصصية وأن تحرص على الابتكار وتحافظ على مرونتها وقدرتها على الاستجابة لكي تظل مواكبة للتغيرات المتسارعة التي تشهدها البيئة الأمنية.

٦٦ - وأثارت الاستعراضات المستقلة أيضا شواغل إزاء الطبيعة المتغيرة للبيئة الأمنية. وفي الآونة الأخيرة، اضطلعت وحدة التفتيش المشتركة باستعراض شامل للسلامة والأمن في منظومة الأمم المتحدة. وفي تقريرها إلى الجمعية العامة، تعترف الوحدة بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وتبرز آثارها على الموارد الأمنية.

٦٧ - وقد أصبح من أولويات المنظمة أن تعالج الوضع الأمني الدينامي المتغير وما ترتب عليه من زيادة في الطلب على الخدمات الأمنية. ويمثل دمج موارد السلامة والأمن في الأمانة العامة لتكون خاضعة إداريا لسلطة إدارة شؤون السلامة والأمن خطوة ضرورية لضمان أقصى قدر من الفعالية والكفاءة في استخدام موارد السلامة والأمن المتوافرة للمنظمة.

٦٨ - وفي الختام، ستستمر المنظمة في العمل مع الدول الأعضاء، بالتعاون مع نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٠٤/٧٠، من أجل كفالة توفير الموارد الأمنية بالمستوى اللازم الذي يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للأمن، لكي يتسنى تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة في هذه البيئات غير الآمنة. وفي هذا الصدد، تشجع المنظمة جميع الدول على تقديم مساهماتها للصندوق الاستثماري لأمن موظفي منظومة الأمم المتحدة، بغية تعزيز

الجهود التي تبذلها إدارة شؤون السلامة والأمن للوفاء بولايتها ومسؤولياتها من أجل تهيئة الظروف لتنفيذ برامج الأمم المتحدة بأمان.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٦٩ - يعرب الأمين العام عن خالص تعازيه لأسر موظفي الأمم المتحدة وأفراد المساعدة الإنسانية التابعين لها، وكذلك أسر العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، الذين فقدوا حياتهم أثناء تنفيذ عمليات لإنقاذ حياة الضعفاء والمعرضين للخطر. ويدين الأمين العام بأشد العبارات جميع أشكال الجريمة والعنف التي ارتكبت ضد أفراد الأمم المتحدة ومنشأتها وأصولها. ولا تزال سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم تمثل أولوية ثابتة للمنظمة. ويلزم دعمها بتطبيق نهج متعددة الأبعاد والتفكير بصورة ابتكارية.

٧٠ - وقد أصبحت الأمم المتحدة تعمل بصورة مستمرة في عالم تتسم بيئته الأمنية بقدر متزايد من التعقيد والخطورة وصعوبة التنبؤ. ولا يزال النزاع والعنف هما السببان الرئيسيان لزيادة الفوضى والمعاناة البشرية، مما يدعو إلى استمرار تدخل الأمم المتحدة. ويُطلب من المنظمة تنفيذ ولايات وبرامج في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك في المناطق الشديدة الخطورة التي يلزم فيها توفير الأمن والحماية للموظفين أكثر من أي وقت مضى. وتمثل هذه الطلبات تحديا غير مسبوق بالنسبة للمنظمة التي يجب عليها بحكم ولايتها البقاء والتنفيذ، بيد أن هذا يولد ضغطا على الموارد المتاحة لمعالجة الطلبات غير الملبّاة.

٧١ - ويدعو الأمين العام الدول الأعضاء والحكومات المضيفة إلى اتخاذ إجراءات قوية لحماية موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال حماية حقوق الإنسان والامتيازات والحصانات التي يتمتع بها موظفو الأمم المتحدة، والامتنال للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وإنهاء الإفلات من العقاب، وتقديم الجناة إلى العدالة.

٧٢ - وتُحثّ الدول الأعضاء والحكومات المضيفة أيضا على أن تحمي باستمرار موظفي المساعدة الإنسانية والطبية، إلى جانب الموظفين المعيّنين محليا، وأن تبذل جهودا جماعية لتعزيز أمنهم وحمايتهم.

٧٣ - ويعرب الأمين العام أيضا عن تقديره للدول الأعضاء والجهات الشريكة والمانحة على تعاونها مع الأمم المتحدة في المسائل المتصلة بالأمن. فدعمها المتواصل مطلوب الآن بشدة، ولا سيما عن طريق توفير التمويل الكافي لضمان توافر القدرة لدى المنظمة لتلبية المتطلبات الأمنية المتزايدة. ولضمان تقديم الخدمات الأمنية بأقصى مستويات الفعالية

في الميدان، يُطلب من الدول الأعضاء أيضا أن تقدم دعمها المتواصل من أجل دمج جميع الموارد الأمنية المتوافرة للأمانة العامة تحت سلطة إدارة شؤون السلامة والأمن.

٧٤ - وفي الختام، يود الأمين العام أن يوصي الجمعية العامة بأن تبقى مسألة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم قيد نظرها، وأن تواصل تقديم الدعم لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

المرفق الأول

موظفو الأمم المتحدة الذين تضرروا من حوادث متعلقة بالسلامة والأمن

٢٠١٦ (الأشهر الستة الأولى)	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	فئة الحوادث المتعلقة بالسلامة والأمن
٥	٢٣	١٥	١٨	١٩	٢٦	٥	الوفيات الناجمة عن أعمال عنف
٧	١٦	١٥	١٠	١٥	٤٤	١٩	الوفيات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة
٣٣	٩٩	٦٥	٨٢	١١٢	١٤٥	٦٨	الإصابات الناجمة عن أعمال عنف
٣	١٣٠	١٠١	١٤٤	٢٠٩	١٦٦	١٦٤	الإصابات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة
٢	٢١	٦	١٧	٣١	٢١	١٢	الاختطاف
٢٤٢	٥١١	٥٣٠	٣١٤	٤٠٨	٤١٧	٢٣٩	السلب
٤١	٧٢	٣٧	٢٣	٣١	٢٠	٣٥	اقتحام أماكن الإقامة
٤٠	٨١	١٠٤	٣٥	٤٤	٣١	٦٤	الاعتداء المشدد
١٣	١٢	٨	٤	٤	٥	٩	الاعتداء الجنسي
١٥٠	٣٨٠	٤٣٠	٣٢٢	٤٩٣	٤١٨	٣٨٥	السطو على أماكن الإقامة
١٠٧	٢٢٨	١٤٩	٨١	٢٠٩	٢٢٤	٢١٠	الترهيب
٦٧	١٧٧	١٤٦	٢٧	٥٢	٤٦	١٧	التحرش
٣٩	٦٩	١٢٨	١٣٨	١٦٥	١٩٥	٢١١	الاعتقال والاحتجاز
٧٤٩	١ ٨١٩	١ ٧٣٤	١ ٢١٦	١ ٧٩٣	١ ٧٥٩	١ ٤٣٨	المجموع

المرفق الثاني

الهجمات التي تعرضت لها منشآت الأمم المتحدة ومركباتها الرسمية

٢٠١٥	٢٠١٤	فئة الحوادث الأمنية
٣٥	٩	الهجمات التي تعرضت لها منشآت الأمم المتحدة
١٥٥	٤٥	الهجمات التي تعرضت لها مركبات الأمم المتحدة
١٠٩	٢٦	اقتحام منشآت الأمم المتحدة
٢٩٩	٨٠	المجموع

المرفق الثالث

موظفو الأمم المتحدة المدينون الذين تضرّروا من حوادث أمنية
في عام ٢٠١٥

فئة الحوادث الأمنية	عدد الموظفين المتضررين	الموظفون المعينون دولياً	الموظفون المحليون	الذكور	الإناث	عدد البلدان	ملاصبات الحوادث الأمنية
الوفيات الناجمة عن أعمال عنف	٢٣	٦	١٧	١٥	٨	١١	التزاع المسلح (٤)؛ والإرهاب (٦)؛ والجريمة (١٣)
الوفيات الناجمة عن حوادث متعلّقة بالسلامة	١٦	٢	١٤	١٢	٤	١٢	حوادث المرور على الطرق (١٥)؛ وحوادث أخرى متعلقة بالسلامة (١)
الإصابات الناجمة عن أعمال عنف	٩٩	٣٤	٦٥	٦٨	٣١	٢٨	التزاع المسلح (٥)؛ والإرهاب (١٠)؛ والجريمة (٧٥)؛ والاضطرابات المدنية (٩)
الإصابات الناجمة عن حوادث متعلّقة بالسلامة	١٣٠	٣٩	٩١	٨٥	٤٥	٤٠	حوادث المرور على الطرق (١٢٤)؛ وحوادث أخرى متعلقة بالسلامة (٦)
الاحتطاف ^(أ)	٢١	٨	١٣	١٩	٢	٥	أُطلق سراح جميع أفراد الأمم المتحدة باستثناء واحد
السلب ^(ب)	٥١١	٢١٣	٢٩٨	٢٤٩	٢٦٢	٦٣	
اقتحام أماكن الإقامة ^(ج)	٧٢	٣٧	٣٥	٤٤	٢٨	١٤	
الاعتداء المشدد ^(د)	٨١	٢٥	٥٦	٥١	٣٠	٣٧	
الاعتداء الجنسي	١٢	٧	٥	٤	٨	٧	
السطو ^(هـ)	٣٨٠	١٤٠	٢٤٠	٢٥٣	١٢٧	٥٧	
الترهيب ^(و)	٢٢٨	٦٦	١٦٢	١٣٤	٩٤	٥٤	
التحرش ^(ز)	١٧٧	٧٢	١٠٥	١٠٩	٦٨	٣١	
الاعتقال والاحتجاز ^(ح)	٦٩	٤	٦٥	٦٤	٥	١٤	
المجموع	١ ٨١٩	٦٥٣	١ ١٦٦	١ ١٠٧	٧١٢		

- (أ) عمل من أعمال تقييد الحرية عن طريق استعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو عن طريق الإقناع بأساليب احتيالية التي تنفذها جهات من غير الدول، بما في ذلك أعمال أخذ الرهائن التي تنطوي على اشتراط تنفيذ مطالب معينة مقابل تحرير الرهائن.
- (ب) عمل أو حادث ينطوي على الاستيلاء على ممتلكات بصورة غير مشروعة عن طريق استعمال العنف أو التهديد بالعنف.
- (ج) دخول المكان بدون إذن وعنوة بقصد ارتكاب جناية أو جريمة يزيد من خطورتها استخدام القوة و/أو الاعتداء البدني.
- (د) عمل غير مشروع يصيب الأفراد، دون موافقتهم، بخوف من التعرّض آتياً للأذى الجسدي أو الضرب.
- (هـ) دخول المكان بدون إذن وعنوة بقصد ارتكاب جناية أو جريمة.
- (و) عمل من أعمال الترويع أو التخويف أو الردع بالتهديد.

(ز) عمل ينطوي على تصرفات ممنهجة و/أو متواصلة غير مرغوب فيها ومزعجة، ولا تخدم أي غرض مشروع، وتتسبب في معاناة نفسية شديدة.

(ح) أعمال تنفذها جهات تابعة للدول.

المرفق الرابع

الحوادث الأمنية التي تضرر منها موظفو المنظمات غير الحكومية، طبقاً
لما أُبلغت به إدارة شؤون السلامة والأمن

عدد الموظفين المتضررين			فئة الحوادث الأمنية
١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ - ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ - ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦			
٤٤	٩٢	٤١	الموظفون الذين قُتلوا نتيجة أعمال العنف
(١)	٨٤	٨٢	الموظفون الذين أُصيبوا نتيجة أعمال العنف
٩٩	١٦٧	٤٧	الموظفون المخطوفون
(١)	٤٣	٢٣	الهجمات المسلحة على المنشآت
(١)	٧١	٢١٨	اقتحام المنشآت
(١)	١٢٩	٢٣٠	الهجمات المسلحة على المركبات
(١)	٤٥	(١)	المركبات المفقودة
٩٠	(١)	(١)	حوادث خطيرة أخرى غير محددة (طبقاً لما سجلته إدارة شؤون السلامة والأمن في السنوات السابقة)
٢٣٣	٦٣١	٦٤١	المجموع

(أ) لم تُسجل من قبل.

المرفق الخامس

الحوادث الأمنية التي تضرر منها الموظفون المحليون التابعون لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، طبقاً لما أُبلغت به إدارة شؤون السلامة والأمن

عدد الموظفين المتضررين			فئة الحوادث الأمنية
٢٠١٦ حتى منتصف	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢	—	١٨	الوفيات الناجمة عن أعمال عنف
—	—	—	الوفيات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة
٣	١٥	٥٢	الإصابات الناجمة عن أعمال عنف
—	٦	٣	الإصابات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة
—	٣	٥	الاختطاف
٥	٩	١٥	السلب
٤	١	٢	اقتحام أماكن الإقامة
٢٠	٢٨	٣٣	الاعتداء المشدد
١	٢	١	الاعتداء الجنسي
—	—	٢	السطو على أماكن الإقامة
٤٠	٧٥	٣٩	الترهيب
—	٥	٧	التحرش
١١	٣٠	٤٠	الاعتقال والاحتجاز
١	—	١	الموظفون المفقودون
٨٧	١٩٢	٢١٨	المجموع